الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الخميس
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين، الجزء الثاني*

الرئيس: السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

* يصدر المحضر الموجز للجزء الأول من الجلسة المعقودة يوم الخميس ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠ بوصفه الوثيقة A/C.3/49/SR.26.

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.26/Add.1
2 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

94-82179

94-82179

عادت الجلسة الى الانعقاد في الساعة ١٨/١٠

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/49/12 و Add.1، A/49/218-S/1994/801، A/49/287 و Corr.1، 308 ، 533 ، 534 ، 577 و Corr.1 و 578؛ A/C.3/49/12)

١ - السيد نكنغوروتسي (بوروندي): أبدى أسفه للزيادات التي أبلغ عنها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عدد اللاجئين (٢٣ مليونا) وعدد المشردين (٢٤ مليونا) على السواء. وقال إن من الأدعى للأسف أن تحدث هذه الحالة في فجر القرن الحادي والعشرين. وذكر أن وفد بلده يوافق على أن النزاع الداخلي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وآثار الفقر المزعزعة للاستقرار، والجفاف والمجاعة لا تزال موضع معاناة في كثير من أنحاء العالم وإن حالة اللاجئين والمشردين في افريقيا لم تتحسن إلا تحسنا قليلا جدا منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١١٨/٤٨. ففي افريقيا وحدها يوجد أكثر من ٧,٢ ملايين لاجئ، أي ثلث مجموع عدد اللاجئين في العالم. وقد اكتسبت مشكلة المشردين داخليا (ثمة ٢٠ مليون مشرد في افريقيا) بعدا عالمي النطاق.

٢ - واذ يؤكد وفد بوروندي من جديد اخلاصه للمفوض السامي وللمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لما قدموه من مساعدة تمس الحاجة اليها، فإنه يرغب في أن يؤكد من جديد ما تعانيه بوروندي والبلدان المجاورة لها من مشاكل حادة، من جراء تحركات السكان الجماعية، التي لا يمكن التحكم فيها، في المنطقة الفرعية. وقد تمخض النزاع السياسي والاثني الذي لم يسبق له مثيل عن تدمير الممتلكات والمساكن والبنى الهيكلية والمعدات. ومن نيسان/أبريل الى حزيران/يونيه ١٩٩٤، جرت تدفقات مستمرة من جانب اللاجئين عبر الحدود الى بوروندي ويبلغ من انضموا الى السكان المشردين ٧٠٠ ألف مشرد. وعاد الى بوروندي أيضا اللاجئون من بوروندي، الذين التمسوا ملجأ لهم في رواندا قبل أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وبعدها. وأقيمت مخيمات للمشردين في جميع أنحاء بوروندي، ولا شك في أن تأثير ملايين الأفراد الذين يعيشون في ظروف وخيمة على البيئة هو تأثير خطير جدا.

٣ - وأعلن أن حكومة الائتلاف الجديدة في بوروندي ملتزمة، بعزم صادق، بإعادة السلم والأمن والثقة. على أنه لا مناص مطلقا من الحصول على مساعدة دولية، من أجل الاضطلاع بهذا المجهود الجبار. وأعرب عن امتنانه للمجتمع الدولي لتأييده قرار منظمة الوحدة الأفريقية بالدعوة الى عقد مؤتمر اقليمي يعنى بتقديم المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى (القرار ٧/٤٩). وأعرب أيضا عن أمله في أن يضع المؤتمر الدولي المشار اليه في ذلك القرار خطة عمل وبرنامجا منسقا للمساعدة.

٤ - وقال في ختام بيانه إن وفده يتساءل عما اذا كان ينبغي تعديل النظام الأساسي للمفوضية بحيث يتضمن تقديم المساعدة للمشردين، الذين تضخمت أعدادهم بصورة غير محتملة.

٥ - السيد أوتويلو (نيجيريا): أعرب عن تأييده لقرار مكتب المفوض السامي القاضي بإيلاء الأولوية لعملية تعزيز حالة تأهب مفوضيتها للطوارئ وتحسين قدرتها على الاستجابة، وقال إن مساعدة المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والأفراد من القطاع الخاص، الى جانب التعاون المشترك بين الوكالات، هي أمر ضروري لتمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الاضطلاع بالمسؤوليات الاضافية التي تواجهها في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويجب بصورة خاصة إمداد المفوضية بالموارد اللازمة لمساعدة اللاجئين والمشردين، الذين تعزى محنتهم الى التعصب، وانتهاكات حقوق الإنسان، ونبذ حكم القانون، والظروف الاقتصادية والاجتماعية السقيمة وانعدام الأمن.

٦ - وأضاف أن وجود ٧,٢ ملايين لاجئ ونحو ١٥ مليون مشرد في أفريقيا هو عبء ثقيل الى الحد الأقصى على مرافق اجتماعية غير وافية في المناطق المستضيفة لهم. وقد تمثلت عواقب هذه الحالة بحركات السكان الاضطرارية من رواندا الى زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي وأوغندا. وذكر أن وفد بلده يرحب بعودة نحو ١,٢ الى ١,٧ مليون لاجئ من موزامبيق الطوعية الى وطنهم، ولكنه يأسف لوجود مليوني لاجئ آخرين في منطقة البحيرات الكبرى. هذا، وأشار الى أن الأعمال العدائية المتجددة في ليبريا هي أيضا مدعاة للجزع.

٧ - وأوضح أن نيجيريا لا تزال تنفذ اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧. وقد استضافت عدة آلاف من اللاجئين من المنطقة الفرعية وغيرها من أنحاء أفريقيا، رغم أن ذلك لا يرد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي هذا الاطار فإن نيجيريا ترحب بالدعم التقني الذي تقدمه المفوضية لعمليات العودة الطوعية الى الوطن. وقال إنه يجب تعزيز الصكوك الموضوعة لحماية اللاجئين، لا سيما الفئات غير المنيعة، مثل النساء والأطفال.

٨ - وأعلن أن نيجيريا ستواصل تقديم دعمها للجهود الرامية الى التصدي للأسباب الجذرية لنزوح الأشخاص القسري. وأنه يجب اتخاذ اجراءات وقائية، عن طريق تعزيز التسامح، واحترام حكم القانون وسيادة الديمقراطية، وقال بينما إن وفد بلده يحترم مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهو يعتقد أنه لو تم اتخاذ اجراءات وقائية لأدى ذلك الى حصول تغير كبير في رواندا.

٩ - وقال إن وفد بلده يرحب بمبادرة المفوضة السامية الرامية الى تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات والتعاون الفعال مع مجموعات أخرى. وهو يرحب بصورة خاصة بتعاون المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى وفي بعض أجزاء أفريقيا، والمنظمات الأوروبية، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الاقليمية. وأعلن في ختام بيانه أن وفد بلده يحيط علما أيضا بمبادرة المفوضية للعمل مع المجلس الدولي للوكالات التطوعية ويؤيدها، عن طريق عملية "المشاركة في العمل".

١٠ - السيد آداوا (كينيا): أعرب عن قلق كينيا البالغ ازاء الحالة في الصومال، التي تشترك معها بحدود طولها ٨٠٠ كيلومتر، مع العلم بأن سكان منطقة الحدود هم من أصل اثني واحد في البلدين. وقال إن السنوات الثلاث التي مضت منذ وزع عملية الأمم المتحدة في الصومال كانت فترة أمل وخيبة أمل على السواء، لأن تضافر عاملي الحرب الأهلية والمجاعة الخطيرة قد دفع بمليوني لاجئ صومالي الى اللجوء الى البلدان المجاورة، من بينهم ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ الى كينيا، فضلا عن أنه أدى الى ظهور مئات من المشردين داخليا في الصومال.

١١ - وأشار الى أن تدفقات اللاجئين لازمها تسرب واسع الانتشار لرجال العصابات المسلحين والأسلحة الخطرة الى البلدان المجاورة، مما أسفر عن زعزعة خطيرة للاستقرار في منطقة الحدود، كان من أثرها أن فقدت كينيا، منذ عام ١٩٩٢، ما يناهز ٠٠٠ ١ مدني و ٨٧ عضوا من أفراد قوات أمنها وذلك في أكثر من ٦٣٤ ١٢ حادث قطع طرق ولصوصية، مرتبطة ارتباطا مباشرا بالحالة في الصومال. وبالاضافة الى ذلك، فقدت كينيا ما يناهز ٠٠٠ ٣٠٠ رأس من الماشية، و ٠٠٠ ٢٧ رأس من الماعز و ٠٠٠ ١٠ من الأغنام، وأصاب الدمار أكثر مناطقها المتسمة بالعطب الايكولوجي. وقال إن العواقب الاقليمية للحالة في الصومال تشكل تهديدا خطيرا لأمن كينيا وللنظام الاقتصادي في منطقة الحدود. وإنه تبين أن الجهود الوطنية المبذولة للتصدي لضغوط الطلبات على البنية الهيكلية المادية والاجتماعية لكينيا هي جهود لا طائل تحتها.

١٢ - وأعلن أن وفده يقدر المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ويدعو الأمم المتحدة والجهات المانحة الى تقديم الموارد اللازمة لإنعاش بنية كينيا الهيكلية المادية والاجتماعية وإعادة النظام الأيكولوجي للمنطقة الى سابق عهده.

١٣ - وأوضح أن كينيا، بما فيها من لاجئين يناهز عددهم ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ، تتعاون تعاونا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية تسريع عملية الاستيطان والعودة الطوعية الى الوطن. وكما أشارت المفوضة السامية أعيد نحو ٠٠٠ ٩٠ صومالي و ٠٠٠ ٦٠ اثيوبي من كينيا الى الوطن طوعا، في عمليات منظمة وتلقائية على السواء (الفقرة ١٠٠، الوثيقة A/49/12). ومع أن مشكلة الصومال يجب أن تحل على الصعيد الوطني، فإنه يترتب على المجتمع الدولي، رغم ذلك، دور هام ينبغي أن يضطلع به في ضمان السلم والأمن في مناطق الحدود. وأعلن في ختام بيانه أن كينيا تقر بأن تكاليف عمليات الأمم المتحدة في الصومال كانت تكاليف باهظة جدا. على أنها تخشى، شأن بلدان أخرى في المنطقة، أن يؤدي إنهاء العملية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الى تجدد النزاع وتمخضه عن ظهور موجات جديدة من اللاجئين لا يمكن للبلدان المجاورة أن تستوعبها.

١٤ - السيد بسيخاريس (اليونان): قال ممارسا حق الرد إن ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لم يستخدم، عند ادلائه ببيانه في ساعة سابقة من هذا اليوم، التسمية المحددة في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) أي: "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة". ولذلك يتعين عليه استخدام هذه التسمية الى أن تتم تسوية الخلاف الذي نشأ حول اسم الدولة.

١٥ - السيد بايار (تركيا): قال ممارسا حق الرد، إن وفد بلده يرى لزاما عليه أن يرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أرمينيا والممثل القبرصي اليوناني.

١٦ - السيد شامبوس (قبرص): تحدث في نقطة نظام فقال إن لا معرفة له بأية دولة عضو في الأمم المتحدة تسمى الدولة "القبرصية اليونانية". فهناك دولة عضو واحدة فقط، وهي جمهورية قبرص، وممثلها معروف بأنه ممثل قبرص. ولذلك ينبغي للممثل التركي أن يستخدم الأسماء التي تعترف بها الأمم المتحدة.

١٧ - السيد بايار (تركيا): قال إن تركيا، بوصفها بلدا مجاورا، كانت تسعى الى إعادة الشرعية في القوقاز. وأوضح أن تركيا، التي هي من أولى البلدان التي اعترفت باستقلال أرمينيا، قد أبدت منذ البداية استعدادها لتحسين علاقاتها مع أرمينيا في جميع الميادين، بشرط واحد، هو أن تحترم أرمينيا سلامة أراضي أذربيجان وحرمة حدودها مع أذربيجان، وأن تنهي عدوانها الذي ما زال مستمرا على أذربيجان. ولقد كان من نتيجة عملية خرق صارخ للقانون الدولي وانتهاك لحرمة أراضي أذربيجان أن زهقت أرواح آلاف من الأذربيجانيين وشرد ما يتجاوز المليون منهم تشريدا داخليا. ولا تزال هذه الحالة غير القانونية تشكل خطرا كبيرا لا يقتصر على تعريض استقرار المنطقة للخطر وحسب، بل يتهدد أيضا السلم والأمن الدوليين.

١٨ - وأعلن أنه قرر ألا يرد على البيان الذي أدلى به الممثل القبرصي اليوناني؛ بل، بدلا من ذلك سيقوم وفد تركيا بتوزيع رد ممثل الأمة المناظرة، أي جمهورية شمال قبرص التركية بوصفه وثيقة من وثائق اللجنة الثالثة.

١٩ - السيدة زاغوريورو - بريفتي (اليونان): تحدثت ممارسة حق الرد، فقالت بالإشارة الى ملاحظات ممثل ألبانيا فيما يتعلق باللاجئين الألبانيين في اليونان، إن جميع اللاجئين يتمتعون بالمركز القانوني ذاته، أما الألبانيون الذين تم طردهم، فليسوا من اللاجئين ولا هم من المهاجرين الاقتصاديين، بل استوطنوا في اليونان بصورة غير قانونية. ولذلك، اتخذت حكومتها الخطوات اللازمة في هذا الصدد، وفقا للقانون اليوناني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٢٠ - السيد نصيروف (أذربيجان): تحدث ممارسا حق الرد، فلاحظ أن ممثل أرمينيا أشار الى "حصار" أذربيجان لأرمينيا. فمن الصحيح أن أذربيجان لا تزود أرمينيا بالغاز والنفط والأغذية أو غيرها من المواد، كما أنها لن تفعل ذلك في الوقت الذي تقوم فيه قوات عسكرية بالاعتداء على أذربيجان، محتلة ربع أراضيها. علما بأن ذلك ليس حصارا، بل هو حرب: وهي حالة ينتج عنها بشكل طبيعي قطع العلاقات. ولم يشر ممثل أرمينيا الى منطقة ناخيشيفان في أذربيجان، التي عزلتها أرمينيا عن العالم الخارجي عزلا كليا، في حين أن الاحتلال المستمر للأراضي الأذربيجانية أسفر عن تدفق للاجئين في البلدين. وأوضح أن السبيل الى إعادة العلاقات الاقتصادية الى مجراها الطبيعي، فيتمثل في سحب أرمينيا جميع قواتها وتخليها عن مطالباتها بأراضي البلدان المجاورة.

٢١ - السيد بيديكوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): تحدث ممارسا حق الرد فقال إن ملاحظات ممثل اليونان تشكل تأويلا مشوها لقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣). فليس ثمة أي قرار يفرض على بلده واجب عدم استخدامه اسمه الخاص به.

٢٢ - السيد كازويان (أرمينيا): تحدث ممارسا حق الرد، فقال إن تحميل بلده المسؤولية عن أي عدوان أمر لا يقوم على أساس. وأوضح أن من الأمور المسلم بها منذ أمد بعيد من جانب أرمينيا ومن جانب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على السواء ذلك - الذي أقحم نفسه بهذه المسألة - أن النزاع المعني هو نزاع بين ناغورني كاراباخ وأذربيجان، وليس بين ذلك البلد وأرمينيا، وأنه لن يحل إلا اذا جرت مفاوضات بين الطرفين المتحاربين.

٢٣ - السيد هوخا (ألبانيا): تحدث ممارسا حق الرد، فقال إنه لا مجال للشك في أن اليونان اتخذت من المهاجرين الألبانيين الموقف الذي وصفه وفده سابقا. فقد اقتيد مؤخرا ٨٠٠ ألباني يعملون في اليونان الى الحدود الألبانية. وقيل لهم ألا يعودوا الى أن يطيحوا بالحكومة الألبانية. إن استغلال الحالة الاقتصادية الراهنة في ألبانيا لتحقيق أهداف سياسية يدعو الى الريبة ولا يوحي بالثقة. وأوضح أن الاجراء الذي اتخذته حكومة اليونان يتعارض مع القانون الإنساني ومع حسن الجوار. وقال إن بلده يلتمس سبيل التعاون.

٢٤ - السيد شامبوس (قبرص): تحدث ممارسا حق الرد، فقال إن هناك دولة قبرصية واحدة، يعترف بها المجتمع الدولي وهي دولته. أما ما يدعى بالجمهورية التركية لشمالي قبرص، فهي وليدة العدوان، أقامتها الحكومة التركية في أراضي قبرص المحتلة. وقد طلب قرارا مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) الى جميع الدول ألا تعترف بذلك الكيان غير المشروع أو تساعده.

٢٥ - السيد بسيخاريس (اليونان): تحدث ممارسا حق الرد فقال إنه ليس ثمة مسألة تتمثل في "تأويل" قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣): فإذا كان يمكن الاشارة الى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بأية طريقة أخرى، على نحو ما يدعي ممثلها، يكون هذا القرار خاليا من أي معنى.

٢٦ - السيد نصيروف (أذربيجان): تحدث ممارسا حق الرد فقال إن حقيقة الحالة بين بلده وأرمينيا يعرفها المجتمع الدولي معرفة جيدة وهي حسنة التوثيق في قرارات مجلس الأمن ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة. ولذلك، فهو لن يتوسع أكثر من ذلك في مسألة لا علاقة لها ببند جدول الأعمال قيد النظر.

٢٧ - السيدة زاغوريورو - بريفتي (اليونان): تحدثت ممارسة حق الرد، فأعادت بيان موقف حكومتها قائلة: إن بلدها، فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين الذين وفدوا الى اليونان بصورة غير قانونية، يتقيد بالقوانين اليونانية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٢٨ - السيد بايار (تركيا): تحدث ممارسا حق الرد، ففند رواية ممثل قبرص للأحداث. وقال إن جمهورية قبرص تأسست في عام ١٩٦٠ وفقا لمعاهدات دولية؛ وكان القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون يتصرفون كشريكين متساويين سياسيا. وعلى أثر المجزرة التي تعرض لها السكان القبارصة الأتراك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، أخرج القبارصة الأتراك الأعضاء في الحكومة وفي الخدمة المدنية بالقوة من مكاتبهم ولم يسمح لهم أبدا بالعودة اليها. وشغل مناصبهم قبارصة يونانيون. ومنذ تلك الفترة، لم تكن هناك أية ادارة مشتركة في قبرص، وليس للإدارة اليونانية في قبرص الجنوبية أي حق قانوني أو أخلاقي في الادعاء بتمثيل أي إنسان إلا بالقبارصة اليونانيين.

٢٩ - السيد بيديكوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): تحدث ممارسا حق الرد فقال إن اسم بلده، كما يعرف جيدا ممثل اليونان وسائر بلدان العالم، هو جمهورية مقدونيا. وهذا الأسم يتفق اتفاقا كليا مع قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، الذي لا يتضمن أي طلب بأن يكف بلده عن استخدام اسمه؛ ومن شأن أي طلب من هذا القبيل أن يكون منافيا للقانون الدولي.

٣٠ - السيد شامبوس (قبرص): تحدث ممارسا حق الرد فقال إن حكومة تركيا خططت، منذ لحظة قيام جمهورية قبرص، لتقسيم قبرص. وأرسلت أسلحة الى الطائفة القبرصية التركية وحاولت فرض التقسيم على الجزيرة. فقد ترك القبارصة الأتراك الحكومة لا لأنهم طردوا، بل لأنهم كانوا يتصرفون بموجب توجيهات من الحكومة التركية، وفقا لخطة سبق تصميمها. وما عليهم أن يلوموا سوى أنفسهم لما حصل. وأضاف أن السياسة الرسمية للسلطة المحتلة، المتمثلة في المحافظة على الوضع الراهن، لا يمكن القبول بها وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

٣١ - السيد هوخا (البانيا): تحدث ممارسا حق الرد، فقال إن وفده لا علم له بأي قانون أو اتفاقية دولية تجعل من الأمور المشروعة إبعاد المهاجرين بالقوة، مثل المناسبة التي طرد فيها، في غضون فترة أسبوعين ٠٠٠ ٧٠ ألباني. وتساءل، علاوة على ذلك، عن الدوافع الكامنة وراء استخدام اليونانيين للقانون "الهليني" (اليوناني)، مما يبدو بأنه جزء من سياسة عامة.

٣٢ - السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): قالت إن كثرة عدد المتحدثين الكبير بشأن هذا البند يعكس ما تتسم به مشكلة اللاجئين من طابع الاستعجال والخطورة. وأشارت الى أن الكلمات اللطيفة التي وجهت اليها والى موظفيها هي بمثابة تشجيع لهم في عملهم. وأعربت عن أملها في أن تواصل اللجنة الاستعجال في اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بضمان سلامة موظفيها والذين يعملون معهم، مثل مشروع الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بهم. ومن الواضح أن نجاح استراتيجية مفوضيتها الشاملة للوقاية يتوقف الى حد بعيد على الخطوات المتخذة في سياق أوسع نطاقا، هو سياق السلم والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان. وإن من الأهمية بمكان في الوقت نفسه، أن تضمن المفوضية، عند تعاونها مع الآخرين، عدم تعريضها مبادئها للخطر.

(السيدة أوغاتا)

٣٣ - وأعربت عن سرورها لأن الوفود أقرت بأهمية لزوم حماية ومساعدة الذين تقتلعهم الظروف من منشأهم الأصلي. وهي مقتنعة بأن مسألة المشردين داخليا تستدعي أيضا مزيدا من اهتمام المجتمع الدولي، وتقتضي التعاون الوثيق فيما بين جميع الذين يعملون من أجل حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية. وقالت إن ضرورة حدوث هذا التعاون تعود الى تعقد وتنوع التحديات التي تواجهها المفوضية، وقد انعكست في تقريرها وفي استجابات اللجنة. ولما كان كثير من الوفود أثنوا على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمبادرتها "المشاركة في العمل" مع المنظمات غير الحكومية، فهي تبلغ اللجنة أنها اتخذت عددا من التدابير الرامية الى تعزيز قدرة المفوضية في المقر وفي مختلف مناطقها على متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر "المشاركة في العمل". وأوضحت أن تنفيذ التوصيات يقتضي بذل الكثير من الجهد والموارد من جانب المفوضية والمنظمات غير الحكومية، لكنها أكدت التزامها الشخصي بهذا الالتزام، على أن الاختبار القاطع لفعالية التعاون والتنسيق الناجحين، يتمثل في سرعة وجودة الاستجابة في الميدان. بناء على ذلك، فهي تؤكد مرة أخرى، أنها تستهدف المضي في زيادة تحسين القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ وعلى تخطيط البرامج وتنفيذها، وبصفة خاصة لما فيه مصلحة اللاجئين من الأطفال والنساء. واختتمت بيانها قائلة إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اذ تتابع عملها في خدمة اللاجئين في كل أرجاء العالم، فمن الأمور التي تدعوها الى الاطمئنان الأكيد أن تعلم أنها تتمتع بثقة اللجنة والجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥